الأصول العقدية للتعايش الأشعري الإباضي في الجزائر

بقلم
ط.د/ عمر مسعودي (*) أ.د/ عبد الكريم رقيق (**)

ملخص

لقد جاء الفكر الإباضي بعد فترة من بداية تاريخ الأمة الإسلامية، ساد فيها الغلو والتطرف بنوعيه الفكري والدموي، وما قامت به فرقة الخوارج من ممارسات العنف والتطرف لا يزال محفوظاً في صفحات التاريخ، ولذلك نجد فرقة الإباضية تمتاز بالحذر في تقعيد أصولها، وكذا فروعها العقدية، فقضاياها العقدية تمتاز بنوع من المرونة وقابلية الاندماج مع الآخر، والانفتاح عليه وعدم التحرج في التعامل معه دنيوياً كمسلم، وكذا طريقة الإمام أبي الحسن الأشعري التي جاءت متناسقة في عرض آرائها وأقوالها العقدية، في منهج وسط بين الغلو والتطرف الفكري لدى الشيعة والمعتزلة من جهة والتطرف العقائدي – الذي انبثق عنه التطرف العملي – لدى الخوارج من الجهة الأخرى، كمنهج حاولوا من خلاله التقريب بين فرق الأمة الإسلامية في طابع تقريري يتحاشى ويبتعد عن التكفير ما أمكن، الأمر الذي جعل الفكر الإباضي والأشعري بالجزائر لا يحمل أي جذور وبذور عقدية مؤججة للصراع بينهما .

الكلمات المفتاحية: التعايش؛ الإباضيّ؛ الأشعريّ؛ العقيدة؛ الجزائر.

(*) قسم أصول الدين، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة1، الجزائر.
omesoudi@gmail.com
(**) قسم أصول الدين، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة1، الجزائر.
akreguig@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/05/20 تاريخ القبول: 2020/01/22

مقدمة

في ظلّ التّحولات والصِّراعات التي يعيشها العالم، ظهرت في بعض الدول الإسلامية عدة ثورات وانقلابات، بدت في وهلتها الأولى في شكل صراع على السلطة، ولكن مع مرور الوقت أخذت تلك الثورات تصطبغ بصبغة دينية كمبرر وموجب لها، فالصراعات التي نراها في سوريا واليمن وليبيا ومالي... الخ، لم يستطع العامل العقديَّ أن ينأى بنفسه عنها، حيث تم استغلاله لتحقيق الأهداف الحقيقة من نشوب الصراع، ولكن عندما نأتي إلى الجزائر فالأمر يختلف، إذْ أنّ أطياف الفكر العقديّ بها لم يشاهد لهم أيّ صراع عقائديّ على مختلف الأزمنة التاريخيّة التي مرّت بها، ولكن بعد أحداث غرداية الأخيرة فقد يتبادر إلى بعض الأذهان وجود صراع عقديّ بين الإباضية والأشاعرة أو صراع مذهبيّ فقهيّ بين الإباضيّة والمالكية، لكنّ هذا الرّأي يكذبه الواقع الحقيقي بغرداية، الذي ينبئ أن ما يحدث هناك يعود إلى الصراع العرقيّ القائم بين بني ميزاب وبين من يصطلح عليهم بالعرب (الشَّعانْبَة)، وهو صراع عرقيّ كباقي الصّراعات العرقيّة الموجودة في كثير من دول العالم، ولذلك جاء بحثنا هذا لإثبات أنّ الأصول العقدية الإباضيّة والأشعريّة لا تحمل لبعضها البعض أيّ بوادرَ أو جذور الغلوّ والتطرّف ، بل العكس منه تماما، فهي تحمل جذور التعايش والائتلاف، وذلك من خلال الوقوف على موقف كلٍ منهما من أغلب القضايا العقديّة المسؤولة عن ظهور الغلو والتطرف، محاولين الإجابة على إشكاليّة مفادها: ما الأسس والمبتدئ العقديّة المعتمدة لدى كلٍ من الأشاعرة والإباضية التي ضمنت لهم العيش معاً بسلام ووئام ؟

ولعل أبرز نقاط أهمية البحث هي:

- تقديم دراسة تأصيلية لجوانب التعايش العقدي والتنوع الفكري المستخلصة

من عقائد كل من الأشاعرة والإباضية.

- رد بعض الشبهات المثارة ضد الفكر الإباضي، خاصة ما يخص مسألة موقف الإباضية من الصحابة، وكذا موقفهم من قضية مرتكب الكبيرة التي تبين وجهة نظرهم إلى المخالف.

-عرض آراء وأقوال أساطين الفكر الأشعري المتعلقة بقضايا حكم الخروج على الحاكم وقضية التكفير التي من خلالها يعرف موقفهم من المخالف.

-الكشف عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء حقيقة الصراع بين بني ميزاب والعرب (الشَّعانْبَة) بمنطقة غرداية.

المنهج المعتمد في البحث:

اعتمد الباحث في إعداد هذا البحث على المنهج التحليلي والمنهج المقارن، بحيث يتمكن من خلال الأول من تحليل الآراء والمقالات، وأما بالنسبة للمنهج المقارن فيستطيع الباحث عبر معاييره وأسسه، مناقشة الآراء والأدلة التي اعتمدها كل من الإباضية الأشعرية في النظر للمخالف.

الدراسات السابقة:

- إسلام بلا مذاهب لمصطفى الشكعة: هو عبارة عن دراسة تؤسس للتعايش والائتلاف بين المذاهب والفرق الإسلامية، ووحدة الكلمة والصف، وعدم تقديم الانتماء المذهبي على الانتماء الإسلامي، بحيث لا تحدث قطيعة مع الآخر المذهبي، إمّا عبر إخراجه من الإطار الديني العام (التكفير) أو عبر قطع العلاقات معه، ولذلك فقد جاء الكتاب يدعو الأمة إلى توحيد كلمتها، وألا تكون شيعا وأحزابا يضرب بعضهم أعناق بعض.

– الإباضية بين الفرق الإسلامية لعلي يحيى معمر: وفي هذا الكتاب حاول الكاتب أن يضع فرقة الإبَاضِيَّة ضمن فرق المسلمين، أي في مكانها الحقيقيِّ من الأمَّة الإسلاميَّة، وقد حاول أن يزيل الفجوة بينهم وبين إخوتهم في بقيَّة المذاهب، وأكد على ضرورة أن يتلاقى المسلمون فيه على وحدة العقيدة، ووحدة العمل، ووحدة السلوك، في مجابهة أعداء الإسلام، مع مراعاة حفظ حريَّة الرأي والفكر، واحترام كامل لجميع أئمة المسلمين وعلمائهم السابقين، دون تهجُّم أو انتقاص، ودون تقديس.

–العقيدة الإسلامية والقضايا الخلافية عند علماء الكلام لكمال الدين مرجوني، رئيس قسم الدعوة والإدارة الإسلامية بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية، والكتاب دراسة في علم العقيدة جمع فيها المؤلف أقوال المتكلمين واختلافهم في المسائل الاعتقادية، فتكلم عن نشأة علم الكلام ونماذج من الفرق الكلامية، وقضية النبوة عند المتكلمين، وقضية التوحيد وغير ذلك القضايا العقدية في شكل دراسة مقارنة.

وللإجابة عن إشكالية البحث تم تقسيم البحث إلى العناصر الآتية:

مقدمة

أولا: الأصول الإباضية المؤسِّسة للتعايش العقدي.

1)المبادئ العقدية لموقف الخوارج من الآخر.

2) المَبادِئُ العقَديَّةُ لموقِفِ الإباضيَّةِ مِنَ الآخَـرِ.

2-1- الموقف من الصحابة.

2-2- حكم مرتكب الكبيرة في الفكر الإباضي.

2- 3- حكم الخروج على الحاكم.

3) منهج الإباضية في التعامل مع المخالف.

ثانيا: الأصول الأشعرية المؤسِّسة للتعايش العقدي.

1) النشأة الوسطية للفكر الأشعري.

2) المَبادِئُ العقَديَّةُ لموقِفِ الأشاعرة مِنَ الآخَرِ.

2-1- حكم الخروج على الحاكم.

2-2- حكم مرتكب الكبيرة في الفكر الأشعري.

3)منهجية التعايش العقدي في الفكر الأشعري.

ثالثا: البعد الشعوبي والعرقي للأحداث غرداية.

خاتمة.

أولا: الأصول الإباضية المؤسِّسة للتعايش العقدي .

من ينظر إلى الفكر العقدي الإسلامي نظرة سطحيّة ينظر إلى فرقة الإباضيّة؛ على أنها فرقة كباقي فرق الخوارج، لذا يظن أنها تشترك معهم في التطرف الفكري الذي امتازوا به، والذي أدّى بهم إلى ما وصلوا له من الإرهاب الدّمويّ الذي ألحقوه بالأمة الإسلامية؛ سلطة وشعباً على مرّ العصور، لكن في حقيقة الأمر تلك الظنون غير صحيحة، ذلك أنّ فرقة الإباضيّة تختلف عن الخوارج في جميع مبادئها العقديّة والفكريّة، باستثناء موقفها من التحكيم فقد اتفقت معهم فيه، لكنّ هذا التوافق لا يستدعي إدراجها ضمن التاريخ الدموي الذي عرف به الخوارج، فهذا ما سنوضحه في حديثنا عن موقف كل الخوارج والإباضية من المخالف، لندرك من خلاله أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما.

1) المبادئ العقدية لموقف الخوارج من الآخر:

بعد الموقف السياسي من التحكيم* الذي خرج به الخوارج عن طاعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، صاغ الخوارج بعض المبادئ العقدية دعماً وتعضيداً لمواقفهم السياسية، وقد كان من أول هذه المبادئ هو مبدأ تكفير أهل الذنوب، فالخوارج لم

يفرقوا بين ذنب وذنب، بل اعتبروا حتى المخطئ في الرأي مذنباً، ولذلك كفروا علياً -رضي الله عنه- فقالوا أنّه قد أخطأ في قبوله التّحكيم فكَفَر، ولذا يجب عليه يتوب منه، وهكذا كان شأن تكفيرهم لطلحة والزبير ومعاوية وحتى عثمان -رضي الله عنهم-. وهذا الأخير كفروه بسبب القرارات السياسية التي اتخذها في آخر أيام حكمه، ثم إن مبدأ تكفيرهم أهل الذنوب هو الذي جعلهم يخرجون على جماهير الأمة الإسلامية بالقتل والسلب والنهب، نظراً لاعتبارهم مشركين[1]، وهذا راجع في أساسه إلى نظرهم في علاقة الإيمان بالعمل، إذ يرون أن العمل جزء لا يتجزأ من الإيمان، وعليه فمن لم يعمل الفروض الدينية يعد عندهم كافراً[2].

وثاني هذه المبادئ هو مبدأ أنه يجب على الخليفة أن يخضع خضوعا تاما لما أمره الله به، ويستمرّ ما دام عادلاً مقيماً للشرع، وإلا وجب عزله أو قتله بالخروج عليه، ثم إنه لا يشترط فيه أن يكون قريش[3].

وثالث هذه المبادئ: تكفير مرتكبي الكبيرة واعتبار ديارهم ديار حرب، كما في اعتقاد النَّجدات والصّفرية[4].

إنّ هذه المبادئ والأسس العقدية عند الخوارج هي على صغر جِرْمِهَا إلا أنّ جُرْمَهَا أكبر وأعظم، وما نراه في وقتنا المعاصر عند الجماعات القتالية (بوكو حرام، القاعدة، وداعش)، والتي تحمل في ظاهرها شعارات إسقاط الأنظمة وتغييرها، هي في حقيقة الأمر جماعات تكفيرية جهادية، حكمت على المجتمعات الإسلامية بالكفر سلطة وشعباً، والغريب في ذلك أن هذه الجماعات في مبادئها هي نقل حرفيّ للمبادئ الفكريّة عند الخوارج سابقاً، فالأفعال والأعمال الإرهابيّة الوحشيّة حديثاً هي نفسها تلك الأفعال قديماً، فخطورة هذه الأسس والمبادئ وانعكاساتها لا تحتاج إلى دليل ولا برهان، فتكفير أهل الذنوب وأهل القبلة قاطبة هو التطرف الفكري الذي أباح

لمعتقديه إراقة الدماء وإزهاق الأرواح، ولذلك كان الحكم على المذنب والمخطئ بالكفر جناية لا مثيل لها، إذ أنه لا يوجد بشرٌ غير مذنب، ثم إن خطأ الحاكم عندهم يبيح قتله والخروج عليه ولا يوجد حاكم غير مخطئ أو مذنب، ولأجل ذلك خرج الخوارج بالسيف على الراعي والرعية، وعليه فالخوارج لا ينظر لهم كمصطلح تاريخي فقط قد تجاوزه الزمن، وإنما ينظر لهم كمصطلح فكري يتشكل ويظهر في الأماكن والأزمنة التي يجد فيها الأرضية الفكرية المناسبة، وانطلاقا منه سوف نبحث في ما إذا كان لفرقة الإباضية أرضية فكرية تنسجم مع الفكر الخارجيّ أم لا.

2) المَبادِئ العقَديَّة لموقِفِ الإباضيةِ منَ الآخَرِ:

سميت الإباضية بهذا الاسم نسبة إلى مؤسّسها عبد الله بن أباض التميمي، وقد اشتهر هذا الأخير بسبب جهره بمواقفه السياسية في وجه خلفاء بني أمية، ووفقاً لتلك المواقف أعطي المذهب الإباضي شهرة واسعة[5]، وقد كان تواجد الإباضية يتمركز بحضرموت وصنعاء ومكة والمدينة المنورة وهم لا يزالون حتى يومنا هذا يسكنون في عمان وزنجيبار وشمائل إفريقيا (الجزائر وليبيا)[6]، غير أن اعتبار الإباضية فرقة من ضمن فرق الخوارج ما يزال محل نقاش وجدل، لكن ما يبدو لنا أن الإباضية لا تتفق مع الخوارج إلا في جزئية إنكارهم قبول التحكيم[7]، وفي ما عدا ذلك هي منفصلة انفصالاً تاماً عنهم، وهو ما سنقف علية في دراسة المبادئ العقدية التي تميز الإباضية عن الخوارج:

2-1- الموقف من الصحابة:

هذا المبدأ يعد من بين أهم المبادئ العقدية التي يمكن التركيز عليها في معرفة نقاط الاتفاق والاختلاف بين الإباضية والخوارج، والذي بدوره يقف بنا على مدى تقارب منهج الإباضية من منهج أهل السنة والجماعة (الأشاعرة) الذي عن طريقه ندرك

أسباب التعايش العقدي الذي تعيشه الجزائر؛ بين الإباضية والأشاعرة.

وكما رأيناً سابقاً في حديثنا عن الخوارج أنّ أول لبنات التطرف الخارجي، تكفير كبار الصحابة وفي مقدمتهم عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، ولعل هذا يعد أول خلاف بين الخوارج والإباضية بحجة أن طبيعة مذهب جمهرة الإباضية أنهم ينظرون إلى الصحابة -رضوان الله عليهم- على أنهم بشر يصيبون ويخطئون لكن هذا لا يحيد بهم على أن لا ينظروا لهم على أنهم القدوة الحسنة بعد النبي -صلى الله عليه وسلم- وهم لا يلعنون علياً ولا يكفرونه-كما فعل الخوارج- بل أكتفوا بإنكارهم عليه قبول التحكيم[8]، أي تخطئة إدلاء الأمر إلى الحكمين في حرب صفين[9].

ويورد الإمام أبو إسحاق إبراهيم أطفيش* قولاً يوضح فيه تخطيئهم للتحكيم فيقول: «لا غبار على من صرّح بخطأ المخطئ منهم(الصحابة)، بدون الشتم والثلب بعد التثبت من ذلك والتبين، وإن أمسك لعموم الأحاديث الواردة فيهم وترَك الأمر إلى الله، فهو محسن »[10]، وكما أننا نجده يوضح بعض ما نسب للإباضية من أقوال ورد فيها شتم وسب وطعن لبعض الصحابة، على أنه ورد من بعض غلاة الإباضية الذين لا تخلو منه فرقة ولا مذهب[11]، ومنه يمكن القول بأن الإباضية لا تجد حرجاً في القول للمخطئ أنك مخطئ ولو كان هذا الشخص يعد من كبار الصحابة أو من طبقة السلف بصفة عامة دون أي استثناء، ولكن بشرط أن يكون ذلك الأمر بعيداً عن ألفاظ السب والشتم، ومع ذلك فيوجد منهم من يرى أنه لو تنزه الفرد عن ذلك كان أفضل له، ولذا يقول أحمد الخليلي وهو المفتي العام لسلطنة عُمان: «وبعدما خلت القرون عليهم وانطوت العصور بعدهم فإنه من الأسلم أن تطوى صفحة أحداثهم، وتلجم الأفواه، وتقطع الألسن عما شجر بينهم، فلا يذكروا إلا بمناقبهم ومآثرهم الحسنة»[12].

مع العلم أن هذه الأقوال هي بمثابة شهادات حية من طرف علماء المدرسة الإباضية المعاصرين لموقف الإباضية من الصحابة، ولذا يجب أن نأخذها بعين الاعتبار، ذلك أن شهادة من في الداخل أولى بالأخذ بها من شهادة من بالخارج أي من لا ينتمي على الفرقة.

وبناء على ذلك فإن الإباضية يكفرون من سبَّ وشتم الصحابة -رضوان الله عليهم- ويرونه خارجاً عن الملة، مستدلين على ذلك بمجموعة من الآيات، ومنها **قوله تعالى: لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ . وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ .** [سورة الحشر الآية 8-10]، هاته الآية فيها دلالة واضحة على وجوب حب الصحابة، ويستنبط منها كفر من سبهم وشتمهم، وخصوصاً السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وبالأخص أصحاب بدر، وأصحاب أحد، وأصحاب الخندق أو الأحزاب، وأصحاب الحديبية، وأصحاب خيبر، وأصحاب جيش العسرة أو تبوك، الذين نزل فيهم ما نزل، وحكم الله تعالى عليهم بأنهم المؤمنون حقاً، ولذلك وجب تكفير من طعن فيهم وشتمهم[13].

وخلاصة الأمر أن قضية الموقف من الصحابة رضوان الله عليهم، من أهم المواضيع التي يحتكم إليها عامة المسلمين في النظر إلى المخالف، ولذلك تجد كثيراً ممن لم يدقق في موقف الإباضية من الصحابة ينظرون إليهم بعين البغض والكراهية، وهو ما جعل علماء الإباضية يضطرون إلى الدفاع عن أنفسهم، وما أوردناه يعد جزءا من

تلك الردود التي جاءت موضحة مدى احترام الإباضية لصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو ما أدى بهم أن يقفوا حيالهم موقف جمهور المسلمين، والذي هو تكفير من يطعن ويسب الصحابة رضوان الله عليهم.

2-2- حكم مرتكب الكبيرة في الفكر الإباضي:

مفترق الطرق الأساسي الذي يتأكد للقارئ فيه انفصال المنظومة العقدية الإباضية عن الفكر الخارجي، هو مسألة مرتكب الكبيرة، فمرتكب الكبيرة تجده في نظر الخوارج يعد كافراً كفر شرك يحل به دمه وماله، والحكم ذلك نتيجة لاعتقادهم أن الذنوب وإن كانت صغيرة فحكمها حكم الذنوب الكبيرة مخرجة من الملة، والجدير بالذكر هنا أن هذا الحكم العقدي هو المسؤول عن المسار الدموي الذي رسموه في تاريخ الأمة الإسلامية، لكن مع الإباضية فالأمر يختلف تماماً، باختلاف نظرهم إلى مسألة علاقة الإيمان بالعمل.

والملاحِظُ في معتقد الإباضية من مرتكب الكبيرة يجدهم يعتبرونه موحداً لكن ليس بمؤمن بمعنى هو كافر كفر نعمة[14]، نظراً لكونه قصر في طاعته لله تعالى بالمعاصي التي ارتكبها[15]، لكن هذا الكفر يختلف عن الكفر في الاعتقاد المخرج من الملة، أضف إلى ذلك أن الإيمان عند الإباضية يزيد وينقص، على خلاف الخوارج الذين يرونه جملة واحدة لا يتبعّض، وأن العبد يذهب إيمانه بمجرد مواقعته للذنب وينظر له على أنه كافراً، ويعامل بمعاملة الكافر وزيادة، والإباضية يسمون المذنب ذنباً كبيراً كافراً كفر نعمة ومنافقاً[16]، غير أنه يجرون عليه في الدنيا أحكام المؤمنين فتقبل شهادته ويحفظ له ماله، ولا يحل قتله، هذا إذا لم يقترن بممارسة الكبيرة بغيا على الآخرين، وأما حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة عندهم فاتفقوا على أنه مخلد في النار[17].

إن إطلاق الإباضية على مرتكب الكبيرة؛ كلمة كافر كفر نعمة، يمكن أن ينظر له على أنه وصف شنيع له وقع على القلب، وأنها كلمة صعبة يعسر على المخالف أن يتقبلها منهم، ولكن لما ننظر إلى أثرها الواقعي في المعاملات الدنيوية أي في علاقة الإباضية مع المخالفين، فإننا لا نجد لها من الناحية السلبية تأثيراً، ذلك أنهم يتعاملون مع مرتكب الكبيرة في الدنيا معاملة المؤمنين الموحدين، على خلاف الخوارج الذين ينقضون دينه، ويبيحون ماله، ويستحلون دمه، ولذلك فالذي يهم الفكر الإسلامي في وقتنا المعاصر، في ظل واقع الدولة القطرية المفروضة فرضاً على الأمة الإسلامية، هو النظر في أحكام المعاملات الدنيوية بين الفرق الإسلامية في ما بينها ومع غيرها، وأما الأحكام الأخروية كنظر الإباضية لمرتكب الكبيرة على أنه كافر كفر نعمة وهو مخلد في النار، فنظراً لكونه لا يترتب عليه أثر عملي دنيوي؛ من قطع الرحم أو حرمة التناكح أو استباحة المال والدم، فهو حكم لا ينظر إليه، خدمة للتقارب والتعايش والائتلاف بين الفرق والطوائف.

ثم إن موقف الإباضية من مرتكب الكبيرة هو ناتج عن تقسيمهم الكبائر إلى قسمين: كبائر الشرك وهي تشمل كل كبيرة أخلت بالاعتقاد، وكبائر النفاق وهي كبائر الكفر بنعم الله عز وجل، كارتكاب فاحشة الزنا أو شهادة الزور أم عقوق الوالدين، وما أشبه ذلك من الكبائر العملية التي لا تخرج من الملة، المقابلة للكبائر القولية (كبائر الشرك) المخرجة من الملة[18].

وهذا الحكم العقدي مبني في أساسه على ترادف دلالة كلمة النفاق والفسق عند الإباضية، حيث وصفوا مرتكب المعاصي العلمية بالمنافق-الذي يعرف عند أهل السنة بالفاسق- استناداً لقوله تعالى: **الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ**

الْفَاسِقُونَ [سورة التوبة:67] وبما أنهم يقصدون بالمنافق هنا النفاق العملي لا النفاق الاعتقادي؛ فقد قالوا بكفره كفر نعمة لا كفر ملة[19].

صحيح أنه بالنظر لموقف الإباضية من مرتكب الكبيرة –على أنه مخلد في النار– من الناحية العقدية، ندرك بأنهم وقعوا في نوع من الشطط والغلو في إصدار الأحكام العقدية، ولكن لما ننظر لذلك من ناحية أخرى نجدهم يجمعون نوعاً من المرونة في تقبل الآخر – على الأقل في الحياة الدنيا– نَأَتْ بهم عن دائرة الغلو والتطرف العملي الذي وقع فيه الخوارج، وهو ما جعلهم أقرب إلى التعايش والائتلاف مع الجماعة الإسلامية، ولأجل هذا فإن التطرف العقدي الذي وقع فيه الإباضية يصنف في خانة التطرف الفكري الذي لا يترتب عليه أثر أو تطرف عملي، والواقع اليومي بالجزائر يشهد بتواجد الإباضية على مستوى جميع ربوع الوطن، بدون أدنى أي صراع فكري أو عملي مع الفرق أو المذاهب الإسلامية الأخرى، من الأشاعرة أو المالكية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مسالمة وقابلية الفكر الإباضي للتعايش مع باقي الفرق والمذاهب الإسلامية الأخرى.

2- 3- حكم الخروج على الحاكم:

رغم أن هذا المبدأ هو مبدأ فقهي سياسي أكثر منه مبدأ عقدي، إلا ما أن ما يترتب عليه من آثار واقعية على مدى تاريخ الأمة الإسلامية؛ يجعل منه مبدأ أساسياً في الحكم على أي فرقة من فرق الإسلام على أنها فرقة متطرفة أو العكس من ذلك، ومن منطلق أن هذا المبدأ كان هو النقطة المفصلية لظهور فرقة الخوارج كأول فرقة سياسية ودينية متطرفة في الإسلام، أوجبت الخروج على الحاكم على أي حال من الأحوال أو ظرف من الظروف، بخلاف فرقة الإباضية التي جعلت أو قرنت الخروج على الحاكم مربوط بتوفر شرط الاستطاعة[20]، بمعنى أن الأمر مرتبط بحال من يريد الخروج عن طاعة

ولي الأمر الظالم، هل هو في حالة قوة تسمح له بالخروج عليه وعزله دون خسائر كبيرة تذكر، أم هو في حالة ضعف لا تمكنه من الخروج على الحاكم إلا بإحداث فتنة كبيرة، ومنه الدخول في حالة فتنة لا توصل إلى أي نتيجة مثلما فعل الخوارج من قبل بخروجهم على الحكام المعاصرين لهم.

ولعل هذا القول يبدو قولاً وسطاً بين من ذهب إلى عدم جواز عصيان الحاكم، والخروج عليه ولو كان ظالما، وبين قول الخوارج بوجوب الخروج عليه مطلقاً بدون أي ضوابط وشروط[21]، فالإباضية يرون أن الأمة إن ابتليت بحاكم ظالم فلا يجوز الخروج عليه إن خيف أن يؤدي ذلك إلى فتنة وفساد كبير أو يترتب عليه ضرر أكبر مما هم فيه؛ وإنما يجوز الخروج عليه في حال انتفاء تلك الموانع جميعها[22].

ومنه نستنتج أن مذهب الإباضية في الخروج على الملوك الظلمة، يأخذ منحى حكم الجواز؛ المتعلق بحال الخارج أي بحال تمكنه من عزل أو قتل الحاكم دون إحداث فتنة، فإن أمن وقوع الفتنة جاز له الخروج على الحاكم الظالم، وإن علم عكس ذلك، فلا يجوز له الخروج عليه، علماً أن السبب المباشر الذي جعل من هذا الموقف موقفاً وسطاً، هو أخذه بعامل الزمان والمكان بعين الاعتبار، وكونه موافقاً ومنطلقاً من القاعدة المقاصدية: "درء المفاسد أولى من جلب المصالح"[23].

3 – منهج الإباضية في التعامل مع المخالف:

قبل شهور قليلة سمعنا وقرأنا في وسائل الإعلام، المقال الذي نشره الشيخ محمد علي فركوس-شيخ السلفية في الجزائر- والذي صنف من خلاله جميع الفرق الإسلامية (الأشاعرة، الماتريدية، الشيعة، الإباضية) في دائرة البدعة والفسق والضلال، وفق منهج متطرف لم يبق به إلا جماعته على الصراط الإسلامي القويم حينما قال: "إن الإسلامَ الذي يُمثِّله أهلُ السُّنَّة والجماعة إنَّما هو الإسلام المُصفَّى مِنْ

رواسب العقائد الجاهليَّة القديمة...والمجرَّدُ مِنْ مَوروثاتِ مَناهجِ الفِرَق الضَّالَّة مِنْ أهل القِبلة كالشِّيعة الروافض والمُرجِئةِ والخوارجِ والصُّوفيَّةِ والجهميَّةِ والمعتزِلةِ والأشاعرة، والخالي مِنَ المناهج الدَّعْوية المُنحرِفة كالتبليغ والإخوان"[24]، وبالمقابل وجدنا مقالاً سابقاً لأحمد الخليلي شيخ الإباضية بعُمان والمفتي العام لسلطنة عُمان يطالب فيه الإباضية بالتحلي بالمرونة والسماحة في معاملة سائر الفرق الإسلامية، وعدم إخراج أي أحد منها من الملة، وقطع صلته بالأمة ما دام ينطق بالشهادتين، ولا ينكر معلوماً من الدين بالضرورة، وإن أنكره مستنداً في ذلك إلى تأويل وإن كان واهياً، فيكفيه تأويله ذلك لعدم إخراجه من ربقة الإسلام[25].

صحيح أننا عندما نرجع إلى الكتب التي تتحدث عن الفرق والملل والنحل التي ظهرت في الأمة الإسلامية؛ نجد أن هذا الموقف البعيد عن التطرف لدى الإباضية يعتريه بعض الغبش والغبار، ولكن عندما نرجع إلى علماء ومفكري الإباضية في وقتنا المعاصر نجدهم يعتبرون تلك الكتابات فيها بعض التجنّي والادعاء؛ وتقويل الإباضية ما لم يقولوا، حيث وقعوا في الخلط بين ما قاله الخوارج وما قاله الإباضية[26]، وبالمقابل نجدهم يحاولون أن يطلعوا العالم بأسره والعالم الإسلامي بشكل خاص، على الصورة الحقيقية لهم، وكلام علمائهم المعاصرين يصدع بذلك، ومنه نجد الشيخ علي يحيى معمر يوضح منهج الإباضية في التعامل مع المخالف، فيقول: «الإباضي يعتبر جميع المسلمين من مختلف مذاهبهم إخوة له، يتساوون معه في الحقوق والوجبات؛ وهو يعترف لهم بجميع الحقوق التي أوجبها الله للمسلم... اللّهم إلا بالنظر إلى من ارتكب ما يخرجه من الإسلام جملة، بما أجمع المسلمون جميعاً على اعتباره مخرجاً من الملة»[27].

ويذهب الدكتور مصطفى وينتن إلى أبعد من ذلك، فيدعو إلى تفعيل دور تدريس العلوم الإسلامية في ترسيخ وحدة الأمة، مركزاً في ذلك على الدرس العقدي، الذي يجب أن ينظر فيه إلى وحدة المصدر والأصول، والتنازل فيه بالنسبة للاختلافات الفرعية، سواء أكانت عقدية أو فقهية، على اعتبار أن مصدرها الاجتهاد لا النص، والقاعدة الأصولية تقول الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد، لكي لا تكون هذه الاختلافات فرصة لمن يريد أن يتخذها ذريعة لنشر بذور الفرقة والنزاع بين المسلمين[28]، علماً أن مصطفى وينتن هنا ونظراً لكونه إباضي المذهب هو يحاول أن يُفَعِّل ويعمِّم منهج الإباضية في التعامل مع المخالفين على المستوى التربوي التعليمي، من أجل أن يجسد من خلاله تغييراً فكرياً جذرياً يطال جميع أطوار تعليم الأمة الإسلامية بشكل عام، والجزائر على وجه الخصوص.

نستنتج مما سبق أن المبادئ العقدية للإباضية التي تحدثنا عنها سابقاً (حكم مرتكب الكبيرة، حكم الخروج على الحاكم، الموقف من الصحابة)، وغيرها من المبادئ والأسس التي تتفرع عنها، ما هي إلا ثمرة من ثمرات المنهج الذي اعتمده علماء الإباضية في التعامل مع المخالفين، المنهج ذاك الذي اتسم بنوع من القابلية للتعايش والائتلاف مع الآخر ميدانياً وواقعياً، وربما قد يظن بعض القراء أن هذا التحليل التاريخي لموقف الإباضية من المخالف فيه تواطؤ معهم أو ذوبان في فكرهم، ولكن الحقيقة أن هذا البحث ما هو إلا عبارة عن عملية كشف وتجلية لحقيقة جذور المعتقد الإباضي القابل للآخر والمتعايش معه، ثم إنه كذلك يعد وصفاً لأصل الواقع المعيش في الجزائر بين الإباضية والأشاعرة والمالكية الذي يسوده الوئام والائتلاف.

ثانيا: الأصول الأشعرية المؤسِّسة للتعايش العقدي

1) النشأة الوسطية للفكر الأشعري:

لما أصبح العقل هو مدار كل شيء عند بعض الفرق الإسلامية، وحين جنحوا إلى أسبقية العقل على النقل، وغدا عندهم الوحي محض شيء ثانوي مع العقل، ولما كان أيضا في الطرف المقابل الجمود على القراءة الحرفية للنصوص الوحي، ونبذ أي نوع من أنواع التأويل(التفصيلي، الإجمالي)، مع تهميش تام للعقل وعدم إعطائه أي دور في الفهم والتأويل، وقد مثل الاتجاه الأول –على الأغلب– فرقة المعتزلة، ومثل الاتجاه الثاني فرقة المجسمة والمشبِّهة، فالأول تجده قد أفرط في استعمال العقل وفرط في اعتماد النص، والثاني تجده وقع في العكس من ذلك حين فرط بالأخذ بالعقل، وأفرط في القراءة الحرفية للنص، كرجوع حرفي بدون أي وجه من وجوه التأويل، وبمنهجهم هذا اختل ميزان منهج دراسة العلوم عند المسلمين، الذي بدوره يؤثر على العلوم في حد ذاتها، والتي بدورها أثرت على مسار حياة عامة المسلمين، لما أصابهم من بوادر الخلافات والنزاعات والصراعات، وبدأت تظهر فيهم نعرات الشتات والانقسام بعد أن كانوا أمة واحدة، تجمعها كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله.

وقد لبث الوضع هكذا إلى مشارف القرن الثالث، إلى أن ظهر العالم الجليل أبو الحسن الأشعري، وقد كان في أول أمره على المذهب الاعتزالي، لكنه تخلى عنه لِما رأى فيه من جنوحٍ في الاعتماد على العقل وإهمال للنص، ولذلك فقد حاول أن يضع منهجاً وسطاً، أرجع فيه العقل الاعتزالي إلى حدوده الأصلية، وأتى إلى الوحي فرفع عنه الجمود الحرفي الذي ألصق به من قِبَلِ المشبهة والمجسمة، جاعلاً ما دعت الضرورة منه للتأويل قابلاً للتأويل «وبهذا المنهج استطاع الأشعري أن يصدر أحكاماً في قضايا العقائد في جوٍ من الاعتدال والصفاء بعيداً عن التهور والاندفاع»[29]، فحينما اعتدل

الإمام الأشعري في منهجه القائم على العلاقة التكاملية بين العقل والنقل، دون الميل إلى أي طرف منهما على حساب الآخر، انعكس ذلك المنهج على القضايا العقدية التي انفرد بها في مذهبه، تلك القضايا التي اكتنفتها الوسطية والاعتدال، ولذلك ناصره واتبعه فيها كبار العلماء كأبي بكر الباقلاني، وإمام الحرمين، والإسفرايني وغيرهم من الأعلام[30].

فبنظرة عابرة لسيرة أبي الحسن الأشعري يفهم القارئ أن طريقته قد أخمدت الصراع المحتدم بين الفرق الإسلامية، التي وصل بها الأمر لدرجة تكفير بعضها البعض، فقابل الأمام الأشعري ذلك التطرف الفكري بأنه مات، وهو لا يكفر أحد من أهل القبلة[31].

2) المَبادِئُ العقَديَّةُ لموقِفِ الأشاعرة مِنَ الآخَـرِ:

1- حكم الخروج على الحاكم:

لم يكتف أساطين الفكر الأشعري بالحديث فقط في المجال العقدي الذي اشتهروا بالكتابة فيه والتأصيل له، بمعزل عن الحياة السياسية وما تعج بها من أحداث، وما تشهده من فتن، بل إنهم كانوا يعيشون صلب تلك الأحداث واقعا وفكراً، فما يعرف بـ "باب الإمامة"، وما كتبوا فيه يعدّ دليلاً كافياً لإثبات حضور وعيهم بمجريات الأحداث السياسية، ولذلك نجدهم ينظرون إلى الإمامة على أنها مسألة من المسائل الأساسية في العقيدة، ومن منطلق وسطية الأشاعرة في منهجهم الآخذ بكل من النص والعقل في تقعيد الأحكام العقدية، كانت تلك الأحكام جراء ذلك موسومة بصفات من الوسطية.

ومن هذا المنظور فإن أول ما يبدو في شأن الخروج على الحاكم عند الأشعري ومن

جاء بعده من أتباعه، أن أحكامهم في ذلك تتصف بنوع من الحذر والحيطة، خوفاً من حدوث فتن تحدث أضرارا في جسد الأمة أشد من الأضرار القائمة، فالأمام الأشعري يضع حدوداً لوجوب طاعة الإمام وحدوداً أخرى للخروج عنها، وهو ما يفهم من قوله: «فمتى أقام الأحكام وأنفذها في الظاهر على ما وردت به الآثار، ودلت عليه آي الكتاب وأقاويل الأمة كان أمره في الإمامة منتظماً، ومتى ما زاغ عن ذلك عدل به إلى غيره وكانت الأمة عياراً عليه»[32].

ويبدو أن هذا الرأي الذي يقول بجواز شق عصا طاعة الإمام الذي عدل عن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، هو الذي أصبح سائدا في الفقه السياسي الأشعري بعد أبي الحسن، وهو ما أشار إليه الآمدي في قوله: «ولهم (أي أهل الحل والعقد) أن يخلعوه ... إذا وجد منه ما يوجب الاختلال في أمور الدين وأحوال المسلمين، وما لأجله يقام الإمام، وإن لم يقدروا على خلعه وإقامة غيره لقوة شوكته وعظم تأهبه وكان ذلك مما يفضي إلى فساد العالم وهلاك النفوس، وكانت المفسدة في مقابله آكد من المفسدة اللازمة من طاعته أمكن ارتكاب أدنى المحذورين دفعا لأعلاهما »[33] .

فيعود إذن أمر عزل الحاكم كما قال الآمدي إلى الأمة أي عند من يمثلها من أهل الحل والعقد لتخلع الإمام وتنصب غيره مكانه، ولكن بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى مفسدة أضر من الأولى، تؤدي إلى هلاك النفوس.

ومما يستنتج من ذلك القول أيضاً أن الأشاعرة يشترطون في عملية عزل الحاكم أن تكون بالطرق السلمية من طرف أهل الحل والعقد دون استعمال السيف إلا في حالة واحدة وهي إن وجد الإمام العادل، أي لا يجوز الخروج عليه كجماعات وأفراد؛ لأن ذلك يؤدي إلى الفتنة ولا يوصل إلى الغرض المقصود من الخروج، وهو ما يتضح من قول أبي الحسن الأشعري: «وإذا تغلب فبايعوا من لا يصلح لذلك لم تثبت إمامة من

بايعوه بالقهر والغلبة...لم يجز الخروج على هذا الجائر، بل الواجب الإنكار عليه بالقلب، ولإظهار الطاعة له في الظاهر لئلا يؤدي إلى إيقاع الفتن والهرج والفساد والانتشار، ولأن دفع ذلك باليد والسيف على الإمام القائم العادل»[34].

ونجد قولا قريبا من هذا المعنى لإمام الحرمين الجويني يرى فيه أن أهل الحل والعقد يحلون محل الإمام العادل، ويجوّز لهم الخروج على الحاكم الجائر وذلك في قوله: « إنّ الإمام إذا جار، وظهر ظلمه وغيّه ولم يرعو لزاجر عن سوء صنيعة بالْقَوْل فلأهل الحل والعقد، التواطؤ على ردعه ولو بشهر السلاح ونصب الحروب».[35]

وأما حال كون الأمام قد ظهرت عليه بعض علامات الفسق، فهذا أمر لا يبيح الخروج عند الأشاعرة، يقول سعد الدين التفتازاني: «ولا ينعزل الإمام بالفسق والإغماء وينعزل بالجنون وبالعمى والصمم والخرس وبالمرض الذي ينسيه العلوم»[36].

يبدو مما تقدم أن الإمام الأشعري ومن جاء بعده من علماء الأشاعرة كانت أحكامهم في الفقه السياسي الإسلامي تسير وفق منهج سمته العامة الحذر والتحوط، وهو ما بدا جليا في تلك الشروط والقواعد التي وضعوها لجواز الخروج على الحاكم، إذ إنهم اشترطوا فيه أولا أن لا يترتب عنه فتن وهرج وفساد أكثر من المفسدة القائمة، وثانياً اشترطوا بأن لا يكون الخروج خروجاً عشوائيا من قبل عامة من الناس لا يقودهم إمام شرعي عادل أو جماعة من أهل الحل والعقد، فالأشاعرة لم يمنعوا الخروج على وجه الإطلاق كما لم يبيحوه على وجه الإطلاق، كما فعل الخوارج وهو ما ذكرناه آنفا، ومنه فإن الأشاعرة وقفوا موقف الوسط في هذا الأمر وفاء لمنهجهم الفكري، مع العلم أن هذا الموقف مشابه لموقف الإباضية من حكم الخروج على الحاكم إن لم نقل عنه هو نفسه أو متطابق معه.

2- حكم مرتكب الكبيرة في الفكر الأشعري:

تناولت في هذا الجزء مسألة مهمة من المسائل العقدية التي أولاها العلماء عنايتهم وجهدهم، لما لها من أبعاد سلوكية خطيرة على الأفراد والمجتمعات، وهي مسألة الحكم على مرتكب الكبيرة، وقد حاولت فيه أن أقف على موقف الأشاعرة من مرتكب الكبيرة، حيث وجدت أن مرتكب الكبيرة في الفكر الأشعري يعد مؤمناً غير مخلد في النار-خلافاً لفرقة الخوارج التي حكمت بكفره وتخليده في النار-وهو ما قرره الأمام الأشعري في حديثه عن موقف أهل السنة من ذلك بقوله أنهم : «لا يكفرون أحدا من أهل القبلة بذنب يرتكبه كنحو الزنا والسرقة وما أشبه ذلك من الكبائر وهم بما معهم من الإيمان مؤمنون وإن ارتكبوا الكبائر ...ويقرون بشفاعة رسول الله وأنها لأهل الكبائر من أمته ... ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار ولا يحكمون بالجنة لأحد من الموحدين، حتى يكون الله سبحانه ينزلهم حيث شاء ويقولون أمرهم إلى الله إن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم»[37]، وأورد القرطبي -وهو من الأشاعرة المتأخرين إجماع الأشاعرة بعدم خلود المؤمن في النار: «وأجمع أصحابنا على أنه لا تخليد إلا للكافر، وأن الفاسق من أهل القبلة إذا مات غير تائب فإنه إن عذب بالنار فلا محالة أنه يخرج منها بشفاعة الرسول، أو برحمة من الله تعالى»[38] وعند عالم آخر من علماء الأشاعرة الشهرستاني- في كتابه الملل والنحل- يحكي القول نفسه ويعتبر صاحب الكبيرة إذا خرج من الدنيا من غير توبة يكون حكمه إلى الله تعالى إما أن يغفر له برحمته، وإما أن يعذبه بمقدار جرمه ثم يدخله الجنة برحمته، وأكد على عدم جواز تخليد مرتكب الكبيرة في النار مع الكفار بناء على ما ورد به في النقل بالإخراج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان[39].

مع العلم أن هذه الأحكام العقدية المتعلقة بمرتكب الكبيرة التي خلص إليها أئمة

الفكر الأشعري قد اختاروها كموقف وسط، بين تفريط المعتزلة والشيعة والمرجئة وبين تطرف وغلو الخوارج والمشبهة، فقاموا بوضع الأسس العقدية التي تحدد الحدود الفاصلة بين الكافر والفاسق والمؤمن؛ فاعتبروا الفاسق من أهل القبلة مؤمناً بإيمانه، فاسقا بفسقه وكبيرته، مخالفين الفكر الاعتزالي الذي جعله في منزلة بين المنزلتين، وناقضين لفكر التيار الخارجي الذي حكم عليه بالكفر، وفي هذا الصدد يقول الإمام الأشعري: «فإن قال قائل: فحدثونا عن الفاسق من أهل القبلة أمؤمن هو؟ قيل له: نعم مؤمن بإيمانه، فاسق بفسقه وكبيرته ... فإذا كان الفاسق مؤمنا قبل فسقه بتوحيده، فحدوث الزنا بعد التوحيد لا يطال اسم الإيمان الذي لم يفارقه»[40]، ومنه فإن مرتكب الكبيرة يعد مؤمناً عند الأشاعرة وليس بكافر.

هذا هو مذهب الأشاعرة في شأن مرتكب الكبيرة، وهو أن الإنسان المسلم لا يخرج من الإسلام ولا من الإيمان بمقتضى ذنب يرتكبه ما لم يكن ذلك الذنب مكفّراً، فالأشاعرة لا يخرجونه من الإيمان بمقتضى الذنب وإنما يحكمون عليه بنقص الإيمان، ويقولون مؤمن ناقص الإيمان كما عبر عنه الأشعري بقوله: مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فهو في الدنيا مؤمن ناقص الإيمان، وفي الآخرة تحت مشيئة الله إن شاء غفر له وإن شاء عذبه، ومنه يمكن القول بأن هذا الاعتقاد يحمل في ثناياه أوجها من الوسطية والاعتدال بحيث أنه يبقي الفرد المسلم مؤمناً موحداً من أهل القبلة مكفول الضروريات الخمس: الدين ، النفس، العرض، العقل، المال، التي جاءت شريعة الإسلام بأحكام وافية من أجل حفظها.

ولذلك نجد أعلام الفكر الأشعري وفي مقدمتهم الأشعري، يدعون الأمة الإسلامية إلى اعتبار جميع أهل القبلة مسلمين -لا يجوز تكفيرهم- هي دعوة جديرة بالاقتداء والاتباع، وخاصة في وقتنا المعاصر لما نراه من الدعوات التي تحمل اسم

الدين والإسلام، ولكنها تحمل في طياتها خطاب الفرقة والنزاع أكثر من خطاب الوحدة والائتلاف، ولذلك فإن هذا المبدأ عند الأشاعرة مهم جداً، نظراً لقيامه على أساس عدم تكفير أهل القبلة واعتبار الاختلاف في الفروع العقدية غير مستدع التكفير والإخراج من ربقة الإسلام، وهو ما يجعل الفكر الأشعري يمثل قمة التعايش العقدي، وباعتماده على هذه المبادئ الأساسية ينسجم انسجاماً تاماً مع حياتنا الدينية المعاصرة.

ويَعتبر الغزالي أكثر الخائضين في التكفير واقعين في أسر التعصب والغلو، ذلك أنه يثبت لنا ولا لهم أن الخطأ في التأويل موجب للتكفير، وإنما الثابت ما ورد في الحديث النبوي السابق وهو أن العصمة من التكفير مستفادة من قول لا إله إلا الله قطعاً، والقول ذا لا يدفع إلا بقول قاطع مثله، ومنه فإن الذين أسرفوا في التكفير، وكفروا الخاطئين في التأويل ليس لهم برهان ولا دليل، وإنما اتبعوا الهوى والنفس[41].

وعموماً فإن الفكر الأشعري سواء منه المتقدم أم المتأخر يعتبر قضية تكفير المسلمين من أخطر القضايا التي أصابت الأمة الإسلامية، والتي لا يزال تأثيرها سارياً حتى الآن، ولذلك فقد عَظُمَ على أئمة العقيدة الأشعرية قديماً وحديثاً تكفير المسلم بذنب يرتكبه، بغض النظر عن نوع الذنب هل هو مما يُعَدُّ من كبائر الذنوب أو صغارها فمرتكبها جميعاً يعتبرونه فاسقاً وليس كافراً، بمعنى أنه يبقى مؤمناً داخلاً في حظيرة الإسلام ما دام جاهراً بالشهادة، وتثبت له جميع الحقوق التي يتمتع بها جميع المسلمين، إلا إن أنكر معلوماً من الدين بالضرورة مجمعاً عليه، فلا خلاف بين العلماء وكذا علماء الأشاعرة في تكفيره.

3- منهجية التعايش العقدي في الفكر الأشعري:

لقد كشفت المصادر التي عنيت بدراسة مقالات الفرق الإسلامية، أن كثيرا من

تلك المقالات لم تستند إلى أسس علمية واضحة، أو ضوابط منهجية مقبولة، ما جعل الدارس للتراث الكلامي الإسلامي يصطدم بوجود تيارات فكرية تتعالى بفهومها الاجتهادية للنصوص الدينية على الفهوم الأخرى، وقد حاولت بمقتضى هذا التعالي والتحيز فرض قناعاتها الفكرية الاجتهادية على الناس بالنفوذ والقوة، وقد تأسس هذا الإكراه والإجبار على التطرف الفكري الذي وقعت فيه بعض الفرق، والذي عمد فيه هؤلاء إلى الحكم على المخالفين لهم في الرأي بالكفر، والإصرار على إخراجهم من الإسلام بدعوى أنهم كفار، الأمر الذي انتهى إلى انتشار الفتن بين المسلمين باسم الدين[42].

من يتأمل هذا القول يجده حقاً يجسد التعايش العقدي في أرقى صوره، إذ إنه لا يخرج العاصي من دائرة الإيمان إلى دائرة الكفر بل يحفظ ويعترف له بإيمانه، ولذلك ينبغي إظهار مثل هذه الأقوال المعتدلة للأمة عامة وترسيخها في الأذهان، لتصبح ثقافة متفشية في المجتمع الإسلامي، كثقافة تؤسس للتعايش والائتلاف، إذ من خلالها نجسد الصورة الكونية العالمية لرسالة الإسلام، الكفيلة بالتصدي للتطرف والإرهاب الغربي البعيد عن روح الإسلام وسماحته، بمقتضى مبادئها وأسسها السلمية المتفهمة والمتعاونة مع المخالف.

وبما أن التجارب أثبتت أن القضاء على أي فكر متطرف وما ينتج عنه من أفكار تضليلية، كفكرة التكفير والتبديع، يمكن أن يستأصل ببعث فكر آخر يشع اعتدالاً وتوسطاً وإشاعته بين الناس، وترسخه في نفوسهم ووجدانهم، فلنا في المذهب الأشعري ما يحقق هذه المقاصد النبيلة، بما يتوفر عليه من منهجية وسطية صالحة لتدبير الاختلافات العقدية تدبيراً عقلانياً، وبما يتميز به من قوة في الحجة والبرهان، وما قالوا به في موقفهم من قضية تكفير المخالف في الرأي يثبت ذلك، وهو ما يفسر

لنا أمر الحرب الفكرية المقامة ضد التوجه الأشعري المعتدل، والتي هي في حقيقة الأمر حرب مقامة من أجل القضاء على الفكر الوسطي المعتدل، من أجل أن يسهل على أعداء الإسلام اتهام المسلمين بالإرهاب والتطرف، ولكن للأسف فالكثيرين ممن استعملوا كأدوات في هذه الحرب الفكرية ضد الفكر الأشعري لا يدركون هذا الأمر[43].

ولذلك فإن الدعوة إلى إحياء التراث الأشعري هي دعوة إلى إحياء مبادئ التعايش العقدي الداخلي، ودعوة في نفس الوقت إلى التعايش الديني الخارجي، ودعوة إلى إحياء مقاصد الشريعة الإسلامية التي جعلت أهم أهدافها الرئيسية، الاهتمام بالإنسان وتكريمه، والاعتناء به مسلماً كان أو غير مسلم، ومن خلال ذلك يُسْتَأنف الدرس العقدي المعتدل والوسطي، الذين يجيب على الأسئلة العقدية وعلاقاتها المتجددة مع الله عز وجل، والكون والإنسان والحياة.

ثالثا: البعد الشعوبي[44] والعرقي لأحداث غرداية.

بعد الأحداث الأخيرة في ولاية غرداية ارتفعت أصوات من شتى الجهات، واصفة ما يقع هنالك بأنه راجع إلى أسباب طائفية أو مذهبية، ولكن ما اكتشفه الباحثون في القضية بعمق هو أن الأمر راجع بأساسه إلى الجانب الشعوبي العرقي، أي بين العرق الميزابي[45] وعرق العرب (الشعانبة[46])، لكن ما يهمنا أن تلك الأحداث ليست فيها أي دلالة على أن مردها إلى الصراع المذهبي بين الاباضية والمالكية، أو الصراع العقدي بين الإباضية والاشاعرة.

وذلك انطلاقا من توصيف أغلب الجزائريين علاقة الميزابيين -أتباع المذهب الإباضي- مع العرب الشعانبة -أتباع المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية-، بأنها أرقى علاقة تعايش وائتلاف على مر تاريخ الدولة الجزائر غير أن هذا التعايش سرعان

ما عرف مناوشات انطلقت شرارتها من منطلق شعوبي عرقي[47]، وعليه فإن هناك من يرى أن المشكل في غرداية لا يعود إلى الاختلاف العقائدي أو المذهبي، لأنه اختلاف لا يمس في صميم الأصول العقدية، وكما مر معنا في المباحث السابقة أن كلا من الأشاعرة والإباضية، يعذر المخالف في الفروع العقدية، ولا يقابله بأي أحكام عملية إجرائية تقتضي تطرف أحدهما على الثاني، ولكن حقيقة الصراع أنه مشكلة اجتماعية واقتصادية تراكمت معها الضغائن والأحقاد أوصلتهم لدرجة عدم الزواج من بعضهم البعض[48]، والجدير بالذكر هنا أنه لو كان هذا الصراع حقاً يعود إلى أسباب عقدية، فما كان لعملية الزواج المصاهرة بينهما أن تتوقف، بحجة أن المعتقد الإباضية لا يحرم الزواج من المخالف، وكذا المعتقد الأشعري، ومنه فلا يوجد أي تفسير موضوعي لهذه الأحداث إلا من منطلق أنها صراعات عرقية تحتكم إلى الأعراق والتقاليد لا إلى المذاهب والعقائد.

إننا نلتمس في الشهادات السابقة تحليلات وتفسيرات ترجع بالمسألة إلى الدافع الشعوبي والعرقي، معتبرة سبب الأزمة يرجع له، وعدم تطرق تلك الأقوال للحديث عن الجانب العقدي والمذهبي من حيث كونه تسبب في إيجاد الصراع بين الفريقين، فيه دلالة واضحة على عدم وجود أي دخل مباشر أو غير مباشر للجانب الطائفي أو المذهبي في القضية، ثم إن محتوى ومضمون كلا العقيدتين الإباضية والأشعرية شاهد على ذلك، إذ إنه كما مر معنا في البحث لا يحملان لبعضهما أي جذور أو بذور تؤدي بأحدهما إلى تطرف ضد الآخر.

خاتمة

وبعد فهذا تصور من الباحث لما قد تسهم به دراسة موضوع الأصول العقديّة للتعايش الأشعريّ الإباضيّ بالجزائر، من توضيح لعلاقة الإباضية بالأشاعرة على أنها

علاقة سلم وائتلاف، فبالنظر إلى موقف الإباضية من المخالف تجدهم يعتبرون مرتكب الكبيرة، موحداً لكن ليس بمؤمن بمعنى أنه كافر كفر نعمة، لا كفر اعتقاد، ولذلك يعامل بمعاملة المؤمن، ويجرون عليه في الدنيا أحكام المؤمنين فتقبل شهادته، ويحفظ له ماله، ولا يحل قتله أو قطع رحمه أو تحريم التناكح والتزاوج معه، مع العلم أن هذا الموقف ما هو إلا ثمرة من ثمرات المنهج الذي اعتمده علماء الإباضية في التعامل مع المخالفين، ذلك المنهج الذي اتسم بالمرونة وقابلية الاندماج مع الآخر، خاصة ما تعلق بالمعاملة الميدانية الواقعية.

ولما نأتي للحديث عن الفكر الأشعري نجده يحمل أهم خصائص التعايش العقدي وزيادة، إذ إن موقفهم من المخالف أخذوا فيه بعين الاعتبار معنى شمولية الإسلام، وعِظَم وقدر كلمة التوحيد التي لا تنقض إلا بأمر قطعي مثلها، ولذلك يعتبر الأشاعرة جميع أهل القبلة مسلمين لا يجوز تكفيرهم ويرون أن مرتكب الكبيرة ينظر له على أنه مؤمن غير مخلد في النار، واعتبروا الاختلاف في الفروع العقدية غير مستدع التكفير والإخراج من دائرة الإسلام.

فالإباضية والأشاعرة وفق ما سبق يحترمون المخالف ويعترفون بحرية المعتقد للآخر، بغير استثناء لا للمخالف المذهبي ولا الآخر الملي، فهم يبتعدون عن كل ما فيه دلالة للتحيز أو الانحياز، الذي من شأنه أن يثير المعارك الكلامية من جديد، ونحسب أن علم الكلام الجديد من خلال هذه الخصائص التي امتازت بها فرقة الإباضية والأشاعرة، كفيل بأن يحقق للأمة الإسلامية وحدتها، وأن يجمع شتاتها، وأن يضمن لها التعايش مع غيرها من الملل في سلم وأمان وتعايش واطمئنان.

المصادر والمراجع:

- أبو حامد الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، دار الحكمة، دمشق، ط01، 1994.
- أبو الحسن الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع للإمام الأشعري،مطبعة

مصيز، ألمانيا، ط01، 1955.

- أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، ط03، 1400 هـ - 1980.

- إبراهيم بن عمر بيوض: فضل الصحابة والرضا عنهم، دط، دت.

- إبراهيم بن موسى الشاطبي: الموافقات، دار ابن عفان، ط01 ، 1417هـ/ 1997م، ج05.

- أحمد بن حمد الخليلي: الحق الدامغ، مطابع دار البعث، قسنطينة، الجزائر، الطبعة: الثانية ،1412هـ.

- أحمد خليفة وآخرون: المتشددون المحدثون دراسة لحركات إسلامية معاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ط01، 2013، ج01.

-ابن فورك : مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري ، دار مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، ط01، 2005.

-أحمد حمد الخليلي، أجوبة مختارة، دار الكلمة الطيبة مسقط، سلطنة عمان، ط 1، 1438ه.

- الشهرستاني ، الملل والنحل، دار المعرفة - بيروت ،دط، 1404 ، ج01 .

- الآمدي: غاية المرام في علم الكلام، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ، دط، 1391

- جعفر السبحاني: المذاهب الإسلامية، دار الولاء، بيروت، دط، 2005.

- سعد الدين التفتازاني: شرح المقاصد في علم الكلام، دار المعارف النعمانية – باكستان، ط01، 1401هـ - 1981م، ج02.

- شمس الدين القرطبي الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط02، 1384هـ - 1964 م، ج05.

- علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط03، دت .

-على محمد محمد الصلابي: الإباضية مدرسة إسلامية بعيدة عن الخوارج، ط:01، 2019.

- عادل نويهض: مُعجَمُ أعلام الجزائِر - مِن صَدر الإسلام حَتّى العَصر الحَاضِر-، مؤسسة نويهض الثقافية ، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1400 هـ - 1980 م.

- عمر بن الحاج محمد: دراسة في الفكر الإباضي، دن، ط01، 1986.

- علي يحيى معمر: الإباضية بين الفرق الإسلامية، جمعية التراث، غرداية-الجزائر، ط04، 2018.

- عمار جيدل-شافعي محمد عبد اللطيف:وسطية المدرسة الأشعرية المغاربية ودورها في البناء الحضاري، ملتقى الوسطية في الغرب الإسلامي وأثرها في نشر الإسلام في أفريقيا وأوروبا، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، ديسمبر 2017 .

- كمال الدين مرجوني: العقيدة الإسلامية والقضايا الخلافية عند علماء الكلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:01، 2014.

- مصطفى الشكعة: إسلام بلا مذاهب، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط:11، 1996.

- محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، دط.

- مصطفى وينتن: علم الكلام، مطبوعة موجهة للطلبة ل م د، جامعة الأمير عبد القادر،2008-2009.

- مصطفى وينتن: دور تدريس العلوم الإسلامية في ترسيخ وحدة الأمة الإسلامية الدرس العقدي نموذجا، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، ع01، جانفي2016.

المراجع الإلكترونية:

- إدارة موقع بوابة المعرفة: بني ميزاب، مقال منشور على موقع المعرفة على الرابط:
https://www.marefa.org/%D8%A8%D9%86%D9

تاريخ التصفح: 11/04/2019.

-إدارة موقع بوابة المعرفة: الشعوبية، مقال منشور على موقع المعرفة على الرابط :

https://www.marefa.org/%D8%A8%D9%86%D9%

تاريخ التصفح: 2019/04/11.

- إدارة موقع بوابة ويكيبيديا : متليلي، مقال منشور على موقع ويكيبيديا على الرابط :
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AA%D9%

تاريخ التصفح: 2019/04/11.

- أميل عمراوي:الصراع المذهبي بين الإباضية والمالكية في غرداية، مقال منشور على موقع أرفع صوتك ، على الرابط:

https://www.irfaasawtak.com/a/الصراع-المذهبي-بين-الإباضية-والمالكي/

تاريخ التصفح:2019/03/22.

- عبد القادر بطار: التسامح الديني في الفكر الأشعري، مقال منشور على موقع مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، http://www.arrabita.ma/achaari/

تاريخ التصفح :2019/04/01.

- محمد بوزانة: غرداية بين الميزابيين والشعانبة.. أزمة طائفية أم مذهبية؟، مقال منشور على موقع الحرة ، على الرابط:

https://www.alhurra.com/a/algeria ghardaia-ibadhi-mzab

تاريخ التصفح:2019/03/22.

الحواشي والإحالات:

* - هو الاتفاق بين الفريقين (فريق علي وفريق معاوية ابن ابي سفيان رضي الله عنهما) على التحكيم بعد انتهاء موقعة صِفِّين، وهو أن يحكّم كل واحد منهما رجلًا من جهته ثم يتّفق الحكمان على ما فيه مصلحة المسلمين، فوكّل معاوية عمرو بن العاص ووكل عليٌّ أبا موسى الأشعري - رضي الله عنهم - جميعًا، وكُتِبَ بين الفريقين وثيقة في ذلك، وكان مقر اجتماع الحكمين في دومة الجندل في شهر رمضان سنة 37هـ وقد رأى قسم من جيش علي - رضي الله عنه - أن عمله هذا ذنب يوجب الكفر، فعليه أن يتوب إلى الله تعالى منه، وخرجوا عليه فسموا الخوارج - شحاتة محمد صقر: معاوية بن أبي سفيان أمير المؤمنين وكاتب وحي النبي الأمين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كشف شبهات وردّ مفتريات، دار الخلفاء الراشدين - الإسكندرية، دط، ص76.

[1]- محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، ص62.

[2]- أحمد خليفة وآخرون: المتشددون المحدثون دراسة لحركات إسلامية معاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ط01، 2013، ج01، ص224.

[3]- محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية، ص61.

[4]- أحمد خليفة وآخرون: المتشددون المحدثون دراسة لحركات إسلامية معاصرة، ج01، ص224-225.

[5]-على محمد محمد الصلابي: الإباضية مدرسة إسلامية بعيدة عن الخوارج، د.ن، ط:01، 2019، ص19.

[6]- مصطفى الشكعة: إسلام بلا مذاهب، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط:11، 1996، ص 135.

[7]- كمال الدين مرجوني: العقيدة الإسلامية والقضايا الخلافية عند علماء الكلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:01، 2014، ص62.

[8]- مصطفى الشكعة: إسلام بلا مذاهب، ص 137.

[9]- جعفر السبحاني: المذاهب الإسلامية، دار الولاء، بيروت، دط، 2005، ص137.

* - عالم إباضي، أديب، من كبار العاملين في سبيل وحدة المسلمين. ولد في قرية بني يسقن - بوادي ميزاب- وأخذ عن محمد بن يوسف أطفيش، ولازمه حتى وفاته سنة 1332 هـ (1914 م) فانتقل إلى تونس ودرس في جامع الزيتونة. وشارك في حركتها الوطنية بزعامة الشيخ عبد العزيز الثعالبي، ولاسيما مقاومة الاستعمار الفرنسي، فأبعده الفرنسيون، فلجأ إلى القاهرة في أواخر سنة 1923م، وأنشأ فيها مجلة "المنهاج". وعمل في دار الكتب المصرية، فشارك في تحقيق بعض كتب التراث، ثم كان ممثلا لدولة إمامة عمان في جامعة الدول العربية، ورئيسا لوفدها الرسمي في هيئة الأمم المتحدة (دورة 1960)، وكان قبل ذلك (سنة 1956 م) أسس أول مكتب سياسي لدولة عمان في القاهرة، له مقالات سياسية واجتماعية كثيرة نشرت في المجلات والصحف المصرية وتوفي بالقاهرة. - عادل نويهض: مُعجَمُ أعلام الجزائِر - مِن صَدر الإسلام حَتّى العَصر الحَاضِر، مؤسسة نويهض الثقافية ، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1400 هـ - 1980 م، ص 19.

[10]- عمر بن الحاج محمد: دراسة في الفكر الإباضي، دن، ط01، 1986، ص103.

[11]- علي يحيى معمر: الإباضية بين الفرق الإسلامية، جمعية التراث، غرداية-الجزائر، ط04، 2018، ص362.

[12] - أحمد حمد الخليلي، أجوبة مختارة، دار الكلمة الطيبة مسقط، سلطنة عمان، ط 1، 1438ه، ص 17-22

[13]- إبراهيم بن عمر بيوض: فضل الصحابة والرضا عنهم،دط،دت،ص39.

[14]- مصطفى الشكعة: اسلام بلا مذاهب، ص 137.

[15]- علي يحيى معمر: الإباضية بين الفرق الإسلامية، ص441.

[16]- كمال الدين مرجوني: العقيدة الإسلامية والقضايا الخلافية عند علماء الكلام، ص507.

[17]- المرجع نفسه ،ص508 ، 509.

[18]- علي يحيى معمر: الإباضية بين الفرق الإسلامية، ص621ـ 620.

[19]- المرجع نفسه، ص416،417.

[20]- مصطفى وينتن: علم الكلام، مطبوعة موجهة للطلبة ل م د، جامعة الإمير عبد القادر،2008-2009، ص41.

[21]- كمال الدين مرجوني: العقيدة الإسلامية والقضايا الخلافية عند علماء الكلام، ص62.

[22]- علي يحيى معمر: الإباضية بين الفرق الإسلامية، ص372.

[23]- إبراهيم بن موسى الشاطبي: الموافقات، دار ابن عفان، ط01 ، 1417هـ/ 1997م، ج05، ص300.

[24]- علي فركوس: تسليط الأضواء على أنَّ مذهبَ أهلِ السُّنَّة لا يَنتسِبُ إليه أهلُ الأهواء، مقال منشور على الموقع الرسمي للشيخ علي فركوس ، على الرابط: https://ferkous.com/home/?q=art-mois-125 ، تاريخ التصفح:2019/10/11.

[25]- أحمد بن حمد الخليلي: الحق الدامغ، مطابع دار البعث، قسنطينة، الجزائر، الطبعة: الثانية ،1412هـ، ص10.

[26]- علي يحيى معمر: الإباضية بين الفرق الإسلامية، ص619.

[27] - علي يحيى معمر: الإباضية بين الفرق الإسلامية،، 405.

[28]- مصطفى وينتن: دور تدريس العلوم الإسلامية في ترسيخ وحدة الأمة الإسلامية الدرس العقدي نموذجا، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، ع01، جانفي2016، ص382.

[29]- مصطفى الشكعة: إسلام بلا مذاهب، ص 488.

[30]- المرجع نفسه، ص 488.

[31]- عمار جيدل، شافعي محمد عبد اللطيف: وسطية المدرسة الأشعرية المغاربية ودورها في البناء الحضاري، ملتقى الوسطية في الغرب الإسلامي وأثرها في نشر الإسلام في أفريقيا وأوروبا، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، ديسمبر2017 ،ص398.

[32] - ابن فورك : مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري ، دار مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، ط01، 2005، ص189.

[33] - الآمدي: غاية المرام في علم الكلام، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ، دط، 1391،

ص386.

[34]. ابن فورك : مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري ، ص191.

[35] – سعد الدين التفتازاني: شرح المقاصد في علم الكلام، دار المعارف النعمانية – باكستان، ط01، 1401هـ - 1981م، ج02،ص272.

[36] – المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

[37] – علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط03، ص294.

[38] – شمس الدين القرطبي الجامع لأحكام القرآن ، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط02، 1384هـ - 1964 م، ص386، ج05.

[39] – الشهرستاني ، الملل والنحل، دار المعرفة – بيروت ،دط، 1404، ص93، ج01 .

[40] – أبو الحسن الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع للإمام الأشعري، مطبعة مصيز، ألمانيا، ط01، 1955، ص 123، 124.

[41]– أبو حامد الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، دار الحكمة، دمشق، ط01، 1994، ص211.

[42]– عبد القادر بطار: التسامح الديني في الفكر الأشعري، مقال منشور على موقع مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، تاريخ التصفح :2019/04/01.

[43]– عبد القادر بطار: التسامح الديني في الفكر الأشعري.

[44]– بعد انتشار الإسلام على يد العرب ، ومجيء العصر الأموي الذي كان يعتمد على سيوف العرب في فتوحاته وتوسعه، وظهر التمييز بين العرب والموالى، وأحسّ العرب بتفوق جنسهم الذي كان منه الخلفاء والأمراء والكتاب والشعراء والفقهاء، وافتخر العرب بجنسهم ولم يساووا بين العرب والموالى وبخاصة من الفرس، ومن هنا بدأ للشعوبية معنى جديد في التاريخ يرمى إلى التعصب لغير العرب، واعتبارهم بتاريخهم العظيم أسمى من العرب، وقاد يهود فارس هذا الاتجاه، وساعد على ذلك أن الدولة العباسية قامت بسيوف فارسية، وأن مفكري الفرس اهتموا بالتفوق في مجالات الأدب والشعر والتفسير والفكر، وذلك ضمن لهم التفوق في المجال السياسي والفكري، فأصبح الخلفاء يعترفون بفضلهم ، وأصبح منهم العديد من الوزراء والأدباء والسفراء والمفسرين والمؤرخي، وبدأوا بحاضرهم وماضيهم يَعّدُون أنفسهم أسمى من العرب، وهذا هو المعنى الذى آل إليه معنى الشعوبية فأصبح للشعوبية معنى مزدوج هو الحطُّ من الجنس العربي، والنيل من الدين الإسلامي، ووسيلتها لذلك التعصب لرفع شأن غير العرب وبخاصة الفرس والتفاخر بأمجادهم، ورقى حضارتهم، وما يتبع ذلك من تصغير شأن العرب والهجوم عليهم،

ووصفهم بأحقر الأوصاف. – إدارة موقع بوابة المعرفة: الشعوبية، مقال منشور على موقع المعرفة على الرابط :

https://www.marefa.org/%D8%A8%D9%86%D9%، تاريخ التصفح: 11/04/2019.

[45]– من بني ميزاب هم مجموعة أمازيغية بشمال إفريقيا. ميزابيون وهم شعب أصيل ملتزم سكنوا منذ أقدم العصور بمنطقة ميزاب وهي منطقة صخرية صحراوية تقع جنوب الجزائر بـ 600 كلم وهي منطقة قديمة جدا منذ العصور الحجرية وقد وجدت أكثر من 2900 أداة استعملها الإنسان البدائي في المنطقة، يمتاز الميزابيون بالتمسك بالدين والالتزام والخلق الحسن ولا يصدرون أمرا إلا إذا وافقه الدين والشرع، ينحدر الميزابيون من بني مصعب الأمازيغي من قبيلة زناتة، وكلمة –ميزاب– محرفة من كلمة – مصعب – وسبب تحريف مصعب إلى مزاب أن الأمازيغ والميزابيين خاصة يحرفون الصاد زايًا في العربية كالصلاة مثلا التي يسميها بنو ميزاب تْزَالِّيتْ، فقالوا مصعب ثم مصاب ثم مزاب وميزاب، ومصعب هذا هو مصعب بن بادين انتقل بنوه إلى الوادي واستقروا به مع أولاد عمهم عبد الواد فيه نظرا للظروف الملائمة للعيش به. – إدارة موقع بوابة المعرفة: بني ميزاب، مقال منشور على موقع المعرفة على الرابط:

https://www.marefa.org/%D8%A8%D9%86%D9%، تاريخ التصفح: 11/04/2019.

[46]– أصل الشعانبة: ينحدرون من علاق بن عوف من سليم بن منصور من العدنانية المنتمين إلى بنو هلال، أجمعت المصادر على أن أوائل الشعانبة وفدوا إلى شمال أفريقيا بعد الفتوحات الإسلامية وهم في تنقلاتهم قد أسهموا في نشر الدين الإسلامي واللسان العربي، في حين نجد أن بعض الروايات المتواترة إلى أن أصل الشعانبة هي تركيبة لكلمتي " شعاع نبا" أو " شعاع بان " أي شعاع ظهر وهي صفة لخصلة كانوا يتميزون بها وإلى اليوم وهي كرم الضيافة.من ذلك أنهم كانوا قديما يشعلون النار ويبقونها مشعة ليلا كما قد يلجئون إلى حث التراب نهارا للدلالة على مكان تواجدهم لعل تائها في تلك الربوع الخوالي أو قاصدا أو عابر سبيل يهتدي إليهم فينزل بينهم على السعة والرحب.. ومن تم غدت هذه الصفة ملازمة لهم وبفعل التداول تداخلت الكلمتان لتصبح كلمة واحدة وهي " الشعانبة".–إدارة موقع بوابة ويكيبيديا : متليلي، مقال منشور على موقع ويكيبيديا على الرابط :

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AA%D9%، تاريخ التصفح: 11/04/2019.

[47]– محمد بوزانة: غرداية بين الميزابيين والشعانبة.. أزمة طائفية أم مذهبية؟، مقال منشور على موقع الحرة ، على الرابط: https://www.alhurra.com/a/algeria-ghardaia-ibadhi-mzab

تاريخ التصفح:22/03/2019.

[48]– أميل عمراوي:الصراع المذهبي بين الإباضية والمالكية في غرداية، مقال منشور على موقع أرفع صوتك ،

على الرابط: https://www.irfaasawtak.com/a/الصراع-المذهبي-بين-الإباضية-والمالكي/329769
تاريخ التصفح:2019/03/22.

The doctrinal origins of the Ibadi Al-Ash'ari coexistence in Algeria

Omar Masoudi omesoudi@gmail.com
Pr. Abdulkarim Reguig akreguig@yahoo.fr
Department of the Origins of Religion
Faculty of Islamic Sciences- University of Batna 01

Abstract:

The Ebadi thought came after a period of the history of the Islamic Ummah, where extremism and extremism prevailed in both intellectual and bloody forms. Therefore, the Ibadhi sect is cautious in raising its assets and its doctrinal branches, so as not to fall into the same mistakes as the Islamic sects. The doctrinal issues are characterized by a kind of moderation and moderation in the judgment of the violator, especially those related to the treatment in worldly life, as well as the method of Abul Hassan Al-Ash'ari, which came consistent in presenting its views and doctrinal statements, in the middle curriculum between extremism and intellectual extremism of the Shi'ite and the Mu tazila on the one hand, Practical The al-Khawārij, on the other hand, as a method in which they tried to bring the divisions of the Islamic nation in the nature of my report avoids and avoids atonement as much as possible, which is to make Ibadi and Ash'ari thought in Algeria does not have any roots and seeds of conflict with each other.

Keywords:
Coexistence; Ibadi; Al-Ash'ari; Doctrine; algeria.